إلى أنظار المسؤولين في وزارة الداخلية

مفوض فصل بسبب جنحة بريء منها

في رسالة مطولة من المفوض محمد فاخر حيدر يقول فيها: في ١٩٩٤/٤/٢٢ كنت أعمل آمر مفرزة حماية نفط الخط الستراتيجي في منطقة البغدادي التابعة إلى محافظة الأنبار. في هذا اليوم كنت أروم التمتع بإجازتي والذهاب إلى بغداد بواسطة القطار غير أن حظي العاثر جعلني أقابل الملازم الأول عبد الستار صالح ومعه رئيس عرفاء عامر وعرضا اصطحابهما لي إلى بغداد.. وبعد وصولي إلى بغداد بأيام تم استدعائي من قبل وزارة الداخلية آنذاك وتم هنالك مواجهتي بالمواطن حميد محمد شنجان الذي علمت أنه قد اشتكى الملازم الأول لأخذه الأغنام منه بالعنوة.. وذكر هذا المواطن بأن السيارة كانت تقل اثنين ولم أكن معهم ولكني أوقفت ظلماً لمدة (٧٢) يوماً بعدها سقت إلى محكمة جنايات الأنبار التي حكمت علي وعلى رئيس عرفاء عامر بالسجن واسأنفت الحكم في محكمة استئناف بغداد وجاء القرار ببرائتي على وفق كتاب محكمة الاستئناف المرقم (٢٩٤٣) ورقم الإضبارة (٣٦٠٦) لسنة ١٩٩٦,

وبعد سقوط النظام السابق ولدوري في حماية معمل الحبيبية للغاز من النهب والسرقة استمريت في العمل فيه وبعدها تم نقلي إلى قاطع نجدة الكرادة..

ولكن المفاجأة التي صدمتني، كما يقول، أنه وفي أثناء تمتعي بإجازة مرضية بسبب إجراء عملية جراحية لي تم تبليغي بفصلي من الخدمة بسبب الحكم السابق علي..

وهنا اتساءل هل يجوز فصلي قبل إجراء تحقيق أو استفسار عن موضوع الحكم؟ وأنا أناشد وزير الداخلية للنظر بموضوع إعادتي إلى الخدمة لأنه ليست لي علاقة بالموضوع.

ونحن في الوقت الذي نضع فيه طلب المواطن المفوض محمد فاخر أمام أنظار المسؤولين في الداخلية، نؤيد ضرورة إعادة النظر بالعاملين في الشرطة وقوى الأمن الداخلي والتأكد من حسن سيرتهم وأخلاقهم وعدم محكوميتهم بأية جنحة أو جناية.

داعين إلى الإسراع في تسديد حصص المواطنين

التجارة تعالج أزمة الطحين!!

جاءنا من الشركة العامة لتصنيع الحبوب الإيضاح الآتي: بشأن الموضوع الذي نشر تحت عنوان (أزمة الطحين تتفاقم) ننشره نصاً مع أملنا بسرعة تسليم الوكلاء الحصة المقررة للمواطنين للأشهر السابقة حيث ما زالت تردنا الشكاوى عن معاناة أبناء شعبنا من تأخر تسلمهم حصتهم من الطحين ضمن البطاقة التموينية:

إلى جريدة المدى

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٦ حول تفاقم أزمة الطحين نود أن نوضح الحقائق التالية:

١- إن أزمة الطحين بدأت بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٨ بعد ان قامت الشركة بإيقاف تجهيز الطحين من قبل المطاحن لوجود البرادة في الحنطة الاسترالية وتم حصر الكميات والسيطرة عليها.

٢- بادرت الوزارة وبأسرع ما يمكن إلى إرسال لجان إلى الدول المجاورة للتعاقد على استيراد الطحين وتم فعلاً توقيع عقد مع تركيا وبكمية (١٩٥) ألف طن طحين وقد وصلت أولى دفعاته للعراق في ٢٠٠٥/٥/١١ ومنذ ذلك التاريخ ولغاية ٢٠٠٥/٦/١ وصلت إلى الوطن كمية (٧٢) ألف طن طحين تم توزيعها إلى المحافظات حسب الحاجة وسيستمر توزيع الكميات الباقية إضافة إلى ذلك تم التعاقد مع دولة الإمارات على توريد (٧٥) الف طن طحين إماراتي وستصل الوطن تباعاً عن طريق البصرة في ٢٠٠٥/٦/٥ وسيتم توزيعها للمحافظات الجنوبية لمعالجة الأزمة ولسد عجز شهري (آذار ونيسان).

علماً أن عملية توزيع الطحين قد أدت إلى خفض أسعار الطحين الأجنبي بالسوق من (٣٠) ألف دينار إلى (٢٥) ألف دينار ومع استمرار التوزيع سوف يتم القضاء على الأزمة الطارئة وهنالك استحضارات للتعاقد على (٢٥٥) ألف طن طحين قريباً لتوزيعها عن حصة شهر مايس. أما بخصوص حصة شهر حزيران فسيتم خلال الأسبوع الأول من حزيران البدء بعملية تشغيل المطاحن لطحن الحبوب المتوفرة (مستوردة + محلية) لإنتاج وتوزيع حصة شهر حزيران. علماً أن جهود الوزارة مستمرة وسريعة لمعالجة الأزمة لتأمين الغذاء للمواطنين بنوعية جيدة وحسب المطلوب.

ناطق عثمان جاسم
المدير العام وكالة

هل تعود البطاقة التموينية إلى ما كانت عليه؟

منذ سقوط النظام السابق حتى الآن لم تستقر الحصة التموينية للمواطنين على حال معين ولا يكاد يمر شهر إلا وغابت عنه مواد أساسية مثل الرز والطحين أو مسحوق غسل الملابس والعدس وغيرها... هكذا بدأ المواطن حيدر محمد علي الطائي من اهالي الكاظمية رسالته التي يقول فيها: لقد جعلونا نحلم بتحسين البطاقة التموينية ووعدونا بإضافة مواد إليها لكن الذي حصل العكس.. لا نريد مواد إضافية ولكن نريد مواد البطاقة التموينية السابقة فما زلنا لم نستلم مادة الطحين منذ شهرين وصار شراء الخبز والصمون يرهق كواهلنا، وكما يقول المثل (جزنا من العنب ونريد سلتنا).

والغريب كما يشير المواطن هو ان نعيش قلقاً مضافاً حيث يتبارى بعضهم بإطلاق مختلف التصريحات تارة عن إلغاء البطاقة وأخرى عن تعويضها بمبلغ من المال وكاننا لا يكفي أن نعيش قلقاً مستمراً جراء الأوضاع الأمنية وتفاقم حجم البطالة وارتفاع الأسعار في كل المواد.

فلنذكر المسؤولين أن الغالبية من العراقيين يعيشون في حالة فقر ويعتمدون في مواصلة حياة عوائلهم على هذه البطاقة وليتقوا الله في شعبهم المسكين.

العدالة في تطبيق البرمجة يا وزارة الكهرباء

طالب عدد من المواطنين وزارة الكهرباء بالعمل على وفق مبدأ العدالة في برمجة توزيع الكهرباء على مناطق وأحياء بغداد.

وقال المواطن محمد سلمان: يفترض أنه قد انتهى عهد الاستثناءات وتمييز منطقة عن أخرى وان تسود عراقنا قيم العدالة والمساواة بين مواطنيها لذا فأنا استغرب في الوقت الذي تعاني الغالبية العظمى من مناطق بغداد عدم انتظام البرمجة في توزيع الطاقة الكهربائية، فإن مناطق أخرى مثل التاجي والكاظمية وبعض مناطق الطارمية تنعم باستمرار التيار الكهربائي وعدم انقطاعه عنهم ليلاً..

ويضيف إلى أنه ربما هنالك مناطق أخرى في بغداد وربما المحافظات لها الامتيازات نفسها فلماذا؟ ونرجو أن لا يبرر المسؤولون في الكهرباء بالوضع الأمني لاننا كلنا نعاني الحالة نفسها... بل إن بعض المناطق تعد ساخنة وجبهة حرب إذا ما قورنت بغيرها.. فإن حرمانها من الكهرباء لساعات طوال هو عقوبة؟!!

بعض عمال الكهرباء ما زالوا يتقاضون الرشاوى

برغم التحسن الملحوظ الذي طرأ على رواتب موظفي الدولة فإن بعضاً من ذوي النفوس الضعيفة ما زال يسعى لابتزاز الناس بطرق غير مشروعة ومن هذه الصور ما ذكره المواطن عبد الساعدي في رسالته إلى (المدى) التي قال فيها أنه بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢ وفي الساعة الثالثة عصراً طلب عمال صيانة كهرباء الرشيد من اصحاب محال سوق المطيبات بجمع مبلغ مقداره ألف دينار من كل محل لأجل إصلاح العطل الكهربائي المستمر منذ عدة أشهر في هذه السوق.. وفعلاً تم جمع المبلغ من قبل أحد الأشخاص وسلم لعمال الصيانة الذين قاموا بإصلاح العطل..

ويتساءل ماذا لو قام هؤلاء العمال بإصلاح العطل من دون أن يفرضوا مبلغاً معيناً وينتظروا مبادرة أصحاب هذه المحال لتكريمهم إزاء جهودهم عن طيب خاطر؟

إنه تصرف غير مقبول وغير لائق.

موظف يطالب بمساواته مع أقرانه في دائرة صحة بغداد

مرة أخرى ترد إلينا الشكاوى بشأن عدم العدالة في احتساب الرواتب وهذه المرة وصلت إلينا رسالة من أحد موظفي صحة بغداد الرصافة يقول فيها: أتقاضى راتباً مقداره (١٣٨) الف دينار ومقدار خدمتي ثلاث سنوات في حين ان أكثر من موظف وبالدرجة الوظيفية نفسها والدائرة نفسها يتقاضى (١٥٥) الف دينار..

وعند مراجعتي الدائرة فإن جوابهم الوحيد عدم وجود تخصيصات مالية.. فهل التخصيصات المالية وعدم وجودها تطبق على عدد من الموظفين وتستثنى عن غيرهم.. لا نريد غير العدالة في العراق الجديد، لأنها من أهم أسباب الاستقرار والأمان وترسيخ مجتمع المحبة.

أما آن الأوان لحل مشكلة منتسبي وزارة الإعلام المنحلة؟

في نداء وجهه عدد من منتسبي وزارة الإعلام المنحلة من خلال رسالة طويلة إلى السادة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء الجمعية الوطنية ورؤساء المنظمات والأحزاب السياسية، وبعثوا بنسخة منها إلى (المدى) يطالبون بوضع حد لمعاناتهم ومعاناة عوائلهم التي تجاوزت السنتين.

وقالوا في رسالتهم نحن لفيف من منتسبي وزارة الإعلام المنحلة (أكثر من خمسة آلاف منتسب) نعرض ما يأتي بصدد حل مشكلتنا التي طال عليها الزمن وواجهتها مشكلات وتعقيدات كثيرة جعلتها تتراجع أكثر مما تتقدم وتهمل عن قصد أو من دون.. وقد نادينا كثيراً وعالياً حتى تحول نداؤنا إلى صرخات احتجاج على هذا الإهمال واللامبالاة.

لقد عانينا أيها السادة المحترمون كجزء من هذا الشعب الصابر المآسي والمحن طوال ٣٠ سنة لكننا اليوم نعيش حالة من الفقر بعد قرار إلغاء وزارة الإعلام حيث صرنا وعوائلنا في مهب الريح والضياع نبحث عن عمل وعن ملاذ وقد مضت علينا ونحن على هذه الحال الذي يفتقد إلى العدل والإنصاف ما يقرب من السنتين مللنا خلالها من الوعود والعهود والتصريحات.

من هنا حل بنا الاستغراب والريبة محل اليقين والسخرية محل الثقة.. والآن بعد كل هذه المسيرة نصرخ ثانية وثالثة ما الحل؟ وكيف؟ ومتى نخرج من عصر الجور ومتى يعترف بحقوقنا الإنسانية في هذا البلد المنكوب؟

إن وزارتنا (الإعلام) كانت واحدة من دوائر الدولة التي كانت جميعها تسمع وتطيع وتنفذ (توجيهات) رئيس النظام فلماذا ننفرد ونعاقب من دون الدوائر الأخرى.. لا شي طبعاً يبرر ما نحن فيه أو يمنع للغير حق (إلغائنا) بمثل هذا الشكل التعسفي واللاعقلاني.

واختصاراً أيها السادة نوضح لكم إننا لن نذعن وأنتم تعلمون جيداً ان العمل حق وإذا ما سلب ظلماً وعدواناً، يكون رد فعله بلا شك غضباً، وغضبنا سيبقى في حدود الكلمة والتظاهرة لأننا في زمن يعرف معنى هذا الإجراء.

أيها السادة المحترمون.. ندعوكم إلى العمل الجدي لحل مشكلتنا وإنصافنا وتحقيق مطالبنا التي هي حقوقنا المشروعة بعد سنوات خدمة تجاوزت لبعضنا الـ(٣٠) عاماً.. إن مطالبنا بسيطة وتمثل:

١- نقلنا وتنسيبنا إلى دوائر الدولة وصرف مستحقاتنا الشهرية.

٢- إعادة احتساب رواتبنا ابتداءً من تاريخ تعديل الرواتب اسوة بموظفي الدولة الأخرى..

٣- صرف مستحقاتنا والفروقات بالسرعة الممكنة لسداد احتياجات عوائلنا.

٤- إحالة من يرغب منا إلى التقاعد وحسب القوانين المعمول بها وإننا جميعاً كوننا موظفي دولة كانت تحسم شهرياً ومن رواتبنا الاستقطاعات التقاعدية المطلوبة.

٥- النظر للموظفين على نظام العقود لمن لا يعملون بدوائر الدولة أو لهم رواتب تقاعدية نظرة إنسانية لصرف مستحقاتهم عن الفترة السابقة حيث أنه لا مورد مالياً لهم.

إنها مطالب مشروعة بصفتنا عراقيين أولاً وأخيراً ومن حقنا أن نعوض عما لحق بنا من أضرار نفسية من دون أن نجني أي ذنب.

لفيف من منتسبي وزارة الإعلام المنحلة

بشأن الشحنات التالفة من الذرة الصفراء والبذور والأسمدة

وزير الزراعة يرد على ما نشرته الـ(المدى)

ورد لـ(المدى) الإيضاحان الاتيان من وزارة الزراعة بشأن ما نشر في العدد (٣٨٩) في ٢٠٠٥/٥/١٨ وفي العدد المرقم (٤٠٥) في ٢٠٠٥/٦/٦ ننشرهما عملاً بحق الرد شاكرين دعوة وزير الزراعة السيد علي حسين البهادلي للصحفيين لمراجعة مكتب إعلام الوزارة للاستيضاح عن أية قضية والإطلاع على نشاطات الوزارة المتنوعة.

إلى صحيفة المدى / السيد رئيس التحرير المحترم

تحية طيبة

إشارة للخبر الصحفي المنشور في صحيفتكم الموقرة بالعدد ٤٠٥ في ٢٠٠٥/٦/٦ تحت عنوان شحنات تالفة من الذرة الصفراء تدخل إلى العراق وفي ظل مبدأ حرية الصحافة والرد على الملاحظات نود ان نبين الاتي:

١- إن الخبر المنشور يفتقر إلى الدقة والمصداقية حيث لم تستلم وزارة الزراعة أي شحنة من الذرة الصفراء تالفة وغير صالحة للاستخدام في الوقت الراهن.

٢- إن الآلية المتبعة لفحص المواد الموردة لوزارة الزراعة هو أن يتم الفحص والتأكد من سلامة المادة في موانئ الوصول قبل دخولها إلى العراق ويتم فحصها مرة ثانية عند الاستلام للتأكد من صلاحيتها للاستخدام.

٣- في حالة ورود معلومات عن توفر شحنات من الذرة الصفراء التالفة في الأسواق المحلية تدعو الوزارة المواطنين وجميع المعنيين بإشعارنا بذلك ليتسنى لنا اتخاذ اللازم ومعالجتها مع السلطات المختصة وفق تطبيق بنود قانون الحجر الزراعي النافذ.

للتفضل بالإطلاع راجين نشر الإيضاح للجمهور الكريم في الوقت ذاته ندعو الأخوة الصحفيين مراجعة الوزارة / مكتب الإعلام للاستفسار عن انشطة الوزارة المختلفة وتأكد من المعومات.

مع فائق التقدير

د. علي حسين البهادلي

وزير الزراعة

إلى صحيفة المدى / السيد رئيس التحرير المحترم

تحية طيبة

إشارة للتحقيق الصحفي المنشور في صحيفتكم الموقرة بالعدد ٣٨٩ في ٢٠٠٥/٥/١٨ تحت عنوان "إلى أنظار وزارة الزراعة الفلاح بحاجة إلى بذور أسمدة غير مغشوشة ورخيصة" وفي ظل مبدأ حرية الصحافة والرد على الملاحظات نود أن نبين الآتي:

١- كلفت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية إحدى تشكيلات وزارتنا منذ تأسيسها بمهام تأمين وتنظيم تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعي. ويتم توفير هذه المستلزمات عادة عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد وفق المواصفات والقياسات الفنية المعتمدة والمطلوبة لدى الفلاحين والمزارعين، إضافة إلى قيام الشركة المذكورة بمهام توزيع هذه المستلزمات المتاحة لديها إلى المستحقين عن طريق فروع التجهيزات الزراعية ووكلاء الشركة المعتمدين في عموم القطر وبالتنسيق مع مديريات الزراعة والجهات ذات العلاقة وفق ضوابط وتعليمات محددة بما يخدم تحقيق العدالة في التوزيع لأكبر شريحة ممكنة وبأسعار مناسبة، وتتحمل الوزارة هناك مبالغ الدعم وتغطى من قبل الدولة من أجل الحد من ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية خدمة للمستهلك العراقي ودعماً للمنتج الزراعي.

٢- ما ورد في التحقيق يشير إلى تداول مستلزمات زراعية مختلفة في الاسواق المحلية من مناشئ غير معروفة وبمواصفات غير جيدة وذات صلاحية منتهية ومغشوشة أحياناً، ويعزى ذلك إلى القطاع الخاص والتجار الموردين لهذه المستلزمات ولم تخضع هذه المواد عند دخولها لأي فحص بغية تحقيق الربح السريع على حساب الفلاحين والمزارعين، وعليه تدعو الوزارة الأخوة الفلاحين للتأكد من مناشئ هذه المستلزمات وصلاحيتها في الالتزام بالشراء من المواد التي توفرها الوزارة والتي يتم بيعها من خلال المنافذ التسويقية للشركة العامة للتجهزيات الزراعية كونها وردت للقطر بمواصفات فنية دولية معتمدة وذات صلاحيات نافذة وغالباً ما تكون الأسعار مناسبة ومعقولة مقارنة بأسعار القطاع الخاص.

للتفضل بالإطلاع راجين نشر الإيضاح للجمهور الكريم في الوقت ذاته ندعو الأخوة الصحفيين مراجعة الوزارة / مكتب الإعلام للاستفسار عن أنشطة الوزارة المختلفة.

مع فائق التقدير

علي حسين البهادلي

وزير الزراعة

سكنة منطقة كسرة وعطش يشكون

زيادة عمليات القتل والسرقة في منطقتهم

ازدادت عمليات القتل والسرقة هذه الأيام في منطقة كسرة وعطش حتى صار سكنة هذه المنطقة يخشون على حياتهم..

ويقول المواطن سمير الزيدي أناشد وزارة الداخلية بوضع حد لمعاناتنا ومعاناة عوائلنا حيث لا يكاد يمر يوم إلا وقد حصلت عملية قتل أو سرقة وبتنا من شدة القلق نخشى الخروج من منازلنا خاصة بعد الثامنة مساءً حتى ولو حصل أمر طارئ يستدعي مراجعة مستشفى لحالة طارئة أو أي سبب آخر.

ويضيف نعلم حجم الوضع الأمني ومسؤوليات الوزارة لكننا بصفتنا مواطنين نطالب وزير الداخلية بالإيعاز لتكثيف دوريات الشرطة والجيش في المنطقة ودراسة إمكانية استحداث مركز للشرطة فيها.

إيضاحان من أمانة بغداد

وردت إلينا من أمانة بغداد الإجابتان التاليتان توضيحاً حول موضوعين نشرتهما (المدى)، وأدناه مضمونيهما:

إلى جريدة المدى الغراء

إشارة إلى ما نشرته جريدتكم بعددها (٣٨٥) في ٢٠٠٥/٥/١٤ تحت عنوان (معاناة ساكني زقاق ٧٣ في حي الجهاد.. هل تنتهي) نود إعلامكم بأنه تم إجراء اللازم بشأن طفح المجاري الحاصل في المحلة (٨٩١) زقاق (٧٣) في حي الجهاد من خلال حملة مركزية.

شاكرين اهتمامكم.

مدير العلاقات والإعلام

إلى جريدة المدى الغراء

نشرت جريدتكم بعددها (٣٩٢) الصادر في ٢٠٠٥/٥/٢٢ موضوعاً بعنوان (لقطات / هياكل السيارات) نود توضيح ما جاء فيه:

بعد الحادث مباشرة تكون الدائرة البلدية القريبة من موقع الحادث متواجدة بكل ثقلها حيث يتم تنظيف الموقع وغسل الشارع وكذلك القيام بأعمال الصيانة والحفر الناتجة عن الحادث أما بصدد هياكل السيارات فيتم تجميعها في مكان قريب من موقع الحادث لكونها سيارات مدنية، ليتسنى الكشف عنها من قبل لجان خاصة وبعد الانتهاء من كل ذلك يتم رفعها مباشرة.

شاكرين تعاونكم..

مدير العلاقات والإعلام

كيف يتم اختيار مديري المحطات في الشركة العامة للبستنة والغابات؟

طرح المهندس الزراعي الموظف في الشركة العامة للبستنة والغابات في وزارة الزراعة عدة تساؤلات عن آلية اختيار مديري المحطات في الشركة.

ويقول في رسالة بعث بها إلى (المدى) ان الغريب هو عدم اعتماد الحد الأدنى من الكفاءة والاختصاص في اختيار هؤلاء المديرين فهناك من هو اختصاص في الاقتصاد جاء من (مركز إباء) المنحل فيشغل وظيفة مدير مشتل وغابات متجاوزاً من تخرج قبله بـ(٢٥) سنة ولديه اختصاص ونجد من يحمل اختصاص نباتات طبية يعمل مديراً لإنتاج أشتال فاكهة مطعمة بل إننا نجد من جاء من دائرة النخوة وهو بعيد عن العمل الزراعي يعمل مديراً لمحطة زراعية متجاوزاً كل ذوي الاختصاص وهكذا ففي شركتنا يتم تعيين من كان يعمل في فندق ليصبح مدير محطة اسكي موصل بمساحة (٣٢٠٠) دونم وآخر اختصاصه إنتاج حيواني يشغل وظيفة وكيل محطة غابات وهناك مديرو محطات يحملون شهادة الإعدادية ومن حوله حملة شهادات الماجستير والبكالوريوس والدبلوم.. فما أسس اختيار هذه العناصر؟ وحتى نتخلص من المحسوبية والمنسوبية من حياتنا؟ والغريب إننا نقرأ في بداية الأوامر الإدارية (بناءً على مقتضيات المصلحة العامة) ولا ندري أين هي المصلحة العامة؟.

شكراً لسرعة الإجابة

الاتصالات تطالبنا بارقام الهواتف العاطلة

رئاسة تحرير جريدة المدى

إشارة إلى ما نشرته جريدتكم الغراء بعددها المرقم (٤١٠) في ٢٠٠٥/٦/١٢ تحت عنوان (إضاءة: البدالات والخدمات المتردية) نود الاستفسار حول الأرقام العاطلة والعنوان الكامل ليتسنى لنا إجراء اللازم.. هذا ونود إعلامكم بأن أسباب التأخير هي أسباب فنية بحتة حيث قامت ملاكاتنا الفنية بإصلاح الكيبل ولكن تعرض إلى التخريب ولأكثر من مرة وأن هذه الحالة ليست حالة عامة وإنما حالة خاصة في بعض المواقع والعمل جاري حالياً على تجاوزات العوارض والعراقيل التي تعترض سير العمل علماً أن المواد الأولية مثل الكيبلات النحاسية غير متوفرة في الوقت الحاضر.